

مؤسسة كارنيجي | مجلس الأمن يرفع "حكم القانون بالأدوات" فوق سيادة القانون بدعمه خطة ترامب لغزة



الاثنين 8 ديسمبر 2025 م

ترى زها حس من مؤسسة كارنيجي للأبحاث الدولية أن تصويت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لصالح خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حول غزة لا يعز السلام كما يروج له، بل يعمق نموذجاً خطيراً يُعرف بـ"الحكم بالقانون" بدلاً من "سيادة القانون"، حيث تُستخدم القوانين كأدوات سياسية لخدمة طرف قوي على حساب العدالة والمبادئ الدولية.

جاء القرار بعد دعم من عدة دول عربية وإسلامية، بينما اعتبرته منظمات حقوقية وخبراء قانونيون اتهاماً صريحاً للقانون الدولي، لأنه يمنع شرعية لسيطرة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويمهد لمرحلة جديدة من الاستعمار المقنع.

تشير كارنيجي إلى أن هذا التدخل الخطير يحدث في سياق دولي ضطرب، حيث تميل القوى الكبرى إلى استبدال المبادئ الإنسانية بالصالح السياسي، وتحتاج إلى إبرام اتفاقيات تبرمها قوى أجنبية بالتشاور مع دولة الاحتلال.

قرار بشروط أمريكية وإسرائيلية

صوت مجلس الأمن بأغلبية ساحقة لصالح الخطة الشاملة لإنها الصراع في غزة، حيث أيدتها 13 دولة، بينما امتنعت كل من روسيا والصين عن التصويت، المؤثر للقلق، أن نص القرار ألمع إلى إمكانية ربط وصول الفلسطينيين للمساعدات الإنسانية بقرارات سياسية خارجية، كما فتح المجال لتقرير مصير الحكم الذاتي الفلسطيني عبر اتفاقيات تبرمها قوى أجنبية بالتشاور مع دولة الاحتلال.

اقتصر القبول الفلسطيني على المرحلة الأولى من الخطة، والتي تضمنت وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى وإدخال مساعدات إلى غزة، في المقابل، رفضت معظم الفصائل الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني باقي بنود الخطة، واعتبرتها محاولة لتفكيك الهوية السياسية الفلسطينية وإقصاء القوى الوطنية من المشاركة في إدارة قطاع غزة.

منع القرار جميع الفصائل الفلسطينية من المشاركة في أي نشاط إداري أو أمني داخل القطاع، بينما أسننت مهام الإشراف إلى هيئة انتقالية برئاسة ترامب، تعمل بالتنسيق مع إسرائيل، امتنكت هذه الهيئة سلطة تقرير مستقبل غزة حتى عام 2027، بما في ذلك تحديد متى يمكن للسلطة الفلسطينية استعادة السيطرة، مثلما أعطتها الدور الأكبر في إعادة الإعمار وإدارة الأمن والمعابر.

في الضفة الغربية، تجاهل القرار تماماً مستقبلاً السياسي، وربط أي اعتراف مستقبلي بالدولة الفلسطينية بتنفيذ السلطة لسلسلة إصلاحات غير محددة، وموافقة إسرائيل على أنها «جاهزة للحكم».

قوة دولية لا لحفظ السلام... بل لنزع المقاومة

لا تهدف القوة الدولية المزعج نشرها داخل غزة إلى حفظ السلام كما يحدث عادة، بل تستهدف القضاء على أي مقاومة مسلحة محتملة، حيث تعمل بالتنسيق مع إسرائيل ومصر لتأمين الحدود وتجريد الفصائل من سلاحها، يتحقق الجيش الإسرائيلي بالسيطرة الأمنية العليا، ولا ينسحب إلا وفق شروط يحددها بنفسه.

تجاهل القرار بوضوح التفاصيل العملية الخاصة بضمان وصول المساعدات الإنسانية، واكتفى بالتأكيد على أهميتها، مع الإشارة إلى تكرار نموذج سابق جرى اعتماده في هدنة يناير 2025 عبر معبر رفح.

تتعارض هذه الخطة وقرار مجلس الأمن تعارضاً مباشراً مع أحكام محكمة العدل الدولية التي أكدت ما يلي:

تخلق ممارسات إسرائيل في غزة خطراً حقيقياً بالإبادة الجماعية، ما يفرض على الدول منع وقوعها

تنتهك الإجراءات الإسرائيلية مبدأ حظر التمييز العنصري

يُعتبر الوجود الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية غير قانوني، ويجب إنهاؤه فوراً

تعوق إسرائيل دخول المساعدات، خلافاً للالتزاماتها الدولية

تقع على عاتق دول العالم مسؤولية إنهاء الاحتلال ودعم حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم

رغم ذلك، مضى مجلس الأمن عكس هذا الاتجاه القانوني الواضح، في خطوة وصفها الكاتب بأنها سابقة خطيرة تُشرع في انتهاك القانون الدولي بدلاً من الدفاع عنه

في ظل هذا المشهد، تبدو المنظومة القانونية العالمية وكأنها تفقد توازنها، بينما يدفع الأضعف الثمن الأكبر

<https://carnegieendowment.org/research/2025/12/un-security-council-endorse-us-gaza-plan-international-law?lang=en>